جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها
كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
جامعة الأزهر

العدد الرابع والأربعون
نوفمبر ٢٠٢٤م

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون

جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد

ت: ٢٥١٠٧٦٨٧

فاكس: ٢٥١٠٧٧٣٨

https://mawq.journals.ekb.eg/

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

٢٠٢٤ / ١٨٠٥٣

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812–4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812–5282

مزاولة المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمية في القانون الكويتي
دراسة مقارنة

Practicing The Banking Profession Through Digital Channels In Kuwaiti Law Comparative Study

إعداد

د. بشار الشباك

أستاذ مساعد قسم المقررات القانونية

أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية – دولة الكويت

مزاولة المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمية في القانون الكويتي دراسة مقارنة

بشار الشباك
قسم المقررات القانونية، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، مدينة الكويت، دولة الكويت.
البريد الإلكتروني: **Basharq8@hotmail.com**

ملخص البحث :

أعطى بنك الكويت المركزي إشارة البدء بترخيص البنوك الرقمية في دولة الكويت لتعمل إلى جانب الخدمات المصرفية الالكترونية للبنوك التقليدية من أجل ذلك أصدر بنك الكويت المركزي دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت ليتضمن العديد من البنود التي ترشد الراغبين في تأسيس بنك رقمي بشأن الإجراءات ونشاط البنوك الرقمية. وهو دليل يهدف إلى إرشاد الراغبين في تأسيس البنك الرقمي بإجراءات الترخيص ونشاط البنك الرقمي. انتهت الدراسة إلى أن البنك الرقمي بالمفهوم الضيق هو البنك الافتراضي المفتوح على مدار ٢٤ ساعة ويزاول المهنة المصرفية بالطرق الرقمية. تعتمد فكرة الطرق الرقمية على التكنولوجيا الرقمية بما تقتضيه من توافر الحوسبة السحابية، وتقنية Blockchain، والبيانات الضخمة مع استخدام واجهة برمجية API خاصة بالبنك الرقمي. يخضع تنظيم عمل البنوك الرقمية في الكويت للأحكام العامة الواردة في قانون البنك المركزي وقانون الشركات إضافة إلى قانون التجارة. تتميز البنوك الرقمية عن الخدمات المصرفية الرقمية لدى البنك التقليدي كما تتميز عن البنوك الالكترونية. أوصت الدراسة بضرورة وجود تشريع خاص ينظم عمل البنوك الرقمية. ضرورة النص على مسئولية مصممي أنظمة الخدمات المصرفية الذكية على واجهة التطبيقات في حال حدوث ضرر او عيب في التصميم.

الكلمات المفتاحية: البنوك المفتوحة، البيانات الضخمة، الخدمات المصرفية الذكية.

Practicing the banking profession through Digital channels in kuwaiti law Comparative study

El-Shabbak, Bashar
Private Law Department, Saad Al-Abdullah Academy, Kw. City, Kuwait.
E-mail: Basharq8@hotmail.com

Abstract:

The Central Bank of Kuwait (CBK) has given the signal to start licensing digital banks in the State of Kuwait to operate alongside the electronic banking services of conventional banks. The Central Bank of Kuwait (CBK) has issued a guide to the requirements for establishing digital banks in the State of Kuwait to guide those wishing to establish a digital bank. The guide defines the procedures and activity of digital banks. The guide aims to guide those wishing to establish a digital bank on licensing procedures and digital bank activity. The study concluded that a digital bank in the narrow sense is a virtual bank open to 24-hour operation. The Bank practices the banking profession digitally. The idea of digital methods depends on digital technology, including the availability of cloud computing, blockchain technology, big data, and an API for the digital bank. The regulation of the work of digital banks in Kuwait is governed by the general provisions , the Central Bank Law and the Companies Law, in addition to the Commercial Law. Digital banks are distinguished from the digital banking services of the traditional bank as well as from electronic banks. The study recommended the need for special legislation regulating the work of digital banks.

Keywords: Open Banks, Big Data, Digital Banking.

المقدمة

تعتمد الحركة المصرفية في الكويت على عدد من البنوك المحلية التي تعمل في السوق المحلي كمؤسسات يكون عملها الأساس قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي.

وفي مرحلة لاحقة سمح المشرع الكويتي بتأسيس البنوك غير الربوية التي لا تتلقى ودائع وإنما تتعامل بنظام "المرابحة" وفقا للتعاملات المصرفية الإسلامية لتقوم بتمويل المشروعات عن طريق عدد من أشكال التمويل المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الإجارة والبيع لآجل والمساهمة في رأس المال [(١)].

كما أتاح المشرع الكويتي للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في السوق المحلي، وقصر تمثيلها بفرع واحد في بادئ الأمر [(٢)]، وفي عام ٢٠١٤ سمح المشرع لتلك البنوك بافتتاح فروع لها وفقاً للضوابط التي يضعها مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن [(٣)]، واعتبرها في حكم البنك الرئيس التابعة له، دون إسهام الحكومة الكويتية أو المؤسسات المصرفية والمالية الكويتية فيها، وهو القيد الذي كان يتطلبه المشرع من قبل.

وقد شهد القطاع المصرفي الكويتي تحولات جذرية في خصوص **مزاولة المهنة المصرفية عن بعد** أثناء أو بسبب الإغلاق في ظل كوفيد ١٩، في ظل ما واجهته

---

(١) القانون الكويتي رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص للقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية للسماح بإنشاء فروع للبنوك الإسلامية.

(٢) اقتصرت الخدمات المصرفية للبنوك الأجنبية في الكويتي في بادئ الأمر على الاستشارات وتمويل المشروعات وإدارة الثروات، فحرمها المشرع من الأنشطة التمويلية الأخرى، **راجع** القانون الكويتي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية".

(٣) **راجع**: القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة (٢/٥٦) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وإضافة مادة جديدة برقم (٥٦ مكرر).

-بنك الكويت المركزي، مجموعة القواعد والأسس بشأن السماح للبنوك الأجنبية المرخص بها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع، قرار مجلس إدارة البنك الكويت المركزي، في ٢٠١٤/٣/٢٥.

البنوك على مستوى العالم من مشكلات عديدة في تقديم خدماتها التقليدية للعملاء"[١]، مما كان مدعاة للانتقال إلى **مزاولة المهنة المصرفية عن طريق القنوات الالكترونية.**

ومع انتشار برامج الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence (**AI**) لجأ القطاع المصرفي إلى إدخال التكنولوجيا الرقمية من أجل تطوير المهنة المصرفية التي كانت تزاول عن طريق القنوات الالكترونية لتصبح خدمات مصرفية ذكية تستخدم فيها أنظمة مناسبة من (**AI**) لجذب المزيد من العملاء.

إشكالية البحث:

في سبيل السير في طريق تطور الخدمة المصرفية بالانتقال من مزاولتها بالطرق التقليدية إلى الالكترونية ثم التعامل عن طريق القنوات الرقمية أو الذكية، ومن أجل مواكبة التطورات المستجدة في مجال المهنة المصرفية، أصدر بنك الكويت المركزي [٢] (CBK) _ بوصفه الجهة التي تمنح الموافقة المسبقة بإصدار تراخيص تأسيس شركات مساهمة تزاول أعمال البنوك، وتنظيم الائتمان والرقابة على المؤسسات المصرفية، وممارسة نشاط المستشار المالي للحكومة[٣]_ مبادئ توجيهية في لائحة بعنوان (**دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت**) تضمنت إرشادات بشأن تأسيس ونشاط البنوك الرقمية [٤].

---

(1) (Bensley) Eleanor….and Others, " Remaking banking customer experience in response to coronavirus", available at: - https://www.mckinsey.com, last visited: 12mars 2024.

(٢) تنص المادة (١٣) من قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية على أن: "تنشأ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى " بنك الكويت المركزي"، وبذلك يعد بنك الكويت المركزي مؤسسة عامة تقوم على مرفق عام إداري، وفي ذات الوقت تتولى إدارة مرفق عام يمارس نشاطا من طبيعة اقتصادية تتعلق بالنقد الوطني.

(٣) د. إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الجزء الثالث، عمليات المصارف، منشورات بحر المتوسط، بيروت، ٢٠١٩، ص ٩٣.

(٤) بنك الكويت المركزي، دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، فبراير ٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني للبنك:
https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-last visited 13 mars 2024.

وتساعد المبادئ التوجيهية الجديدة القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الوطني وتضيف نماذج مبتكرة للخدمات المصرفية بما يتيح **مزاولة المهنة المصرفية عن طريق القنوات الرقمية وفقا للقانون الكويتي.**

كما تسمح المبادئ التوجيهية الجديدة بمنح تراخيص لإنشاء البنوك الرقمية سواء من خلال بنوك قائمة بالفعل في السوق المحلي [١]، أو عن طريق تحالف يتكون من عدد من الشركات [٢] ترغب في الترخيص لها بمزاولة المهنة المصرفية عن طريق بنك رقمي [٣].

وفكرة البنوك الرقمية وإن كانت مستحدثة في الواقع الكويتي، كشأن أغلب النظم المقارنة، إلا أن البنوك التقليدية، التي تمثل عماد القطاع المصرفي الكويتي، أحدثت نقلة نوعية في خدماتها المصرفية بإدخال التكنولوجيا الرقمية، وتحليل البيانات الضخمة، لتصبح تلك الخدمات على الهاتف الذكي للعميل على مدار ٢٤ ساعة دون التقيد بالذهاب إلى مقر البنك، حتى قبل رغبة المشرع في تقنين تلك البنوك الرقمية.

ولما كان تأسيس البنوك التجارية التقليدية يخضع لقواعد وأحكام القوانين المنظمة للعمل التجاري ومزاولة المهنة المصرفية، يثار التساؤل عن ماهية البنوك الرقمية التي يمنح البنك المركزي الكويتي الترخيص بتأسيسها؟ وعما إذا كانت في حاجة إلى تشريع خاص ينظم عملها؟ وهل تختلف عن البنوك التقليدية التي دأبت

---

(١) أعلن (بيت التمويل الكويتي) أول بنك رقمي في دولة الكويت متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت مسمى (تم) باستخدام برامج الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، راجع موقع البنك متاح على الموقع الالكتروني للبنك
- www.kfh.com/home/Personal/news/2023, (visited 13 mars 2024).

(٢) تقدمت ثلاثة تحالفات بطلبات ل (CBK) للحصول على تراخيص بإنشاء بنوك رقمية: التحالف الأول مكون من بنك بوبيان وشركة زين للاتصالات؛ والتحالف الثاني من شركات الاتصالات OOREDOO وبنك وربة، والصندوق السيادي الكويتي؛ والتحالف الثالث: من مؤسسة إدارة الأصول والكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي، راجع مجموعة أكسفورد للأعمال:
-www.oxfordbusinessgroup.com/reports/Kuwait/2022 (visited 19 mars 2024).

(٣) والواقع أنه حتى كتابة هذه الورقة البحثية، لم يصدر بنك الكويت المركزي ترخيصا لبنك رقمي.

مؤخرا في تقديم الخدمة المصرفية الكترونيا؟ وكيف تزاول البنوك الرقمية أنشطتها المصرفية في السوق المحلي؟ وعن الآثار القانونية المترتبة على مزاولة المهنة المصرفية الذكية؟ ومدى وحدود مسئولية البنك عن سلامة أداء الخدمة والحفاظ على بيانات العملاء.

أهمية البحث:

مع انتشار البنوك الرقمية في النظم المقارنة التي اعتمدت على النقلة التقنية والنوعية في مجال عمليات البنوك بالاعتماد على التعامل الرقمي بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي ليحل تدريجيا محل التعامل الالكتروني، كان لابد من مسايرة هذا التطور في دولة الكويت بوضع معايير لتأسيس وتسجيل البنوك الرقمية، وعلى هذا النحو يستمد البحث أهميته من تفريد تلك المعايير من خلال ما استحدثه بنك الكويت المركزي من " دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت ٢٠٢٢.

نطاق البحث ومنهجيته:

تعتمد الدراسة على منهج **البحث الوصفي** بتسليط الضوء على النصوص القانونية والقواعد الحاكمة للتجربة الكويتية الجديدة بشأن تأسيس البنوك الرقمية ومزاولة خدماتها المصرفية ومدى تفعيلها لحماية عملاء البنك تجنبا للمخاطر المحتملة من استخدام برامج الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى **المنهج المقارن** وذلك بالاسترشاد ببعض التجارب الوطنية والدولية، للوقوف على التقييم الصحيح للتجربة الوطنية الكويتية في هذا الشأن.

خطة البحث

المبحث الأول: ماهية البنوك الرقمية

المطلب الأول: البنك الرقمي في القانون الكويتي

المطلب الثاني: تمييز البنك الرقمي عن البنك التقليدي والبنك الالكتروني

المطلب الثالث: التجارب الوطنية والدولية للبنوك الرقمية

المبحث الثاني: تأسيس البنك الرقمي ومزاولة خدماته الذكية

المطلب الأول: الشكل القانوني للبنك الرقمي

المطلب الثاني: المؤسسون ورأس المال

المطلب الثالث: الخدمة المصرفية الذكية

المبحث الأول

البنوك الرقمية في القانون الكويتي

تمهيد وتقسيم: انتشرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة في العديد من المجالات كالأعمال التجارية، والخدمات اللوجستية، وأسواق المال، ومؤسسات الائتمان، وغيرها من المجالات التي تقدم خدمات مالية متخصصة للعملاء عبر الإنترنت [١].

وفي مجال الخدمات المصرفية استثمرت البنوك في برامج الذكاء الاصطناعي لكي تضيف للخدمات المصرفية الالكترونية مجالا جديدا يسمح بمعالجة البيانات الضخمة وتخزينها ونقلها لتحسين صورة التواصل مع عملاء البنك.

ونتيجة لذلك الاستثمار، ظهرت "البنوك الرقمية" عبر الهاتف الذكي، وأجهزة الصراف الآلي التي تتعرف على بصمة العميل وبطاقة معلوماته المدنية، وروبوتات الدردشة التي ترد على استفسارات العملاء عبر الرسائل القصيرة على الواتساب أو البريد الالكتروني [٢].

إضافة إلى ما يعرف Mobile Banking Application أو "تطبيق بنك العميل على هاتفه الذكي [٣]"، الأمر الذي يطرح التساؤل عن ماهية البنك الرقمي؟ وتميزه عن البنك التقليدي؟ والبنك الالكتروني، والتجارب الوطنية والدولية في هذا الشأن، هذا ما يتم تفصيله في ثلاثة مطالب:

---

(1)(Rodrigues, Ferreira, &Teixeira, " Artificial intelligence, digital transformation and cybersecurity in the banking sector: A multi-stakeholder cognition-driven framework". Res. Int. Bus. Finance. 2022, p 111.

(2) (Patani), S. "Cloud Computing in The Banking Sector a Survey", International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering, vol: 5, issue: 2: 2023. P 68.

(٣) خدمة التطبيقات الذكية للبنك على هاتف العميل يتم تحميلها على أجهزة ال IOS أو على أجهزة Android مع مراعاة تطبيق سياسة الخصوصية لدى البنك وشورط وأحكام تطبيق الخدمة التي يضعها البنك ويوافق عليها العميل، راجع على سبيل المثال: تطبيق بنك الكويت الدولي على الهواتف الذكية:

-https://www.kib.com.kw/home/Personal/Bank/ways-to-Bank/KIB, (visited 9 April 2024).

المطلب الأول: البنك الرقمي في القانون الكويتي

المطلب الثاني: تمييز البنك الرقمي عن البنك التقليدي والبنك الالكتروني

المطلب الثالث: التجارب الوطنية والدولية للبنوك الرقمية

المطلب الأول

البنك الرقمي في القانون الكويتي

البنوك التجارية في الكويت هي مؤسسات يكمن عملها الأساسي في قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية، وهذه المؤسسات أوجب المشرع عليها بأن تتخذ شكل شركات مساهمة يأذن لها مرسوم تأسيسها بذلك.

إذن فالبنك التجاري كقاعدة عامة وفق أحكام القانون الكويتي [١] يجب أن يكون شركة مساهمة، وهذه القاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام فرضتها مصالح اقتصادية عامة تعلو على الصالح الخاص، ومن ثم وجب مراعاتها وعدم الاتفاق على مخالفتها، وإلا كان الاتفاق باطلاً بطلاناً مطلقاً لا ينتج أثراً" [٢].

أولا: المفهوم الضيق للبنك الرقمي

عرف الدليل الإرشادي لبنك الكويت المركزي الخاص بتأسيس البنوك الرقمية، البنك الرقمي بأنه البنك الذي يزاول المهنة المصرفية بالطرق الرقمية"[٣].

فالبنك الرقمي في مفهومه الضيق هو بنك افتراضي يعطي الأولوية لمزاولة المهنة المصرفية عبر القنوات الرقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية التي تستخدم قاعدة للبيانات الضخمة [٤].

ثانيا: المفهوم الواسع للبنك الرقمي

بالمفهوم الواسع فإن البنك الرقمي هو البنك الافتراضي الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية بما تقتضيه من توافر الحوسبة السحابية، وتقنية Blockchain، والبيانات الضخمة مع استخدام واجهة برمجية API خاصة بالبنك

---

(١) المادة ٥٦ من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

(٢) تمييز تجاري كويتي، الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠٢٢ تجاري جلسة ٧ ديسمبر٢٠٢٣.

(٣) المادة رقم ١ من دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، فبراير ٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني للبنك:

-https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-guideline, (visited 9 April 2024).

(4) (Jawanda)، D. "How Artificial Intelligence Is Changing The Banking Sector –A Case Study of top four Commercial Indian Banks. International Journal of Management, Technology and Engineering, 2022, p 106.

الرقمي من أجل تحميلها من جانب العميل على الهاتف الذكي أو الحاسوب أو بريده الالكتروني، وهذه العناصر يمكن تفصيلها على النحو التالي:

١- الحوسبة السحابية Cloud Computing للبنك الرقمي

هي خدمات تتيح النسخ والتخزين والإرسال عبر الإنترنت ولذلك يطلق عليها إنترنت الأشياء، فهي تتيح لعميل البنك الوصول على بياناته ومعلومات المصرفية في قواعد البيانات الخاصة بالبنك [(١)].

ويعد البنك الرقمي هو مقدم خدمة الحوسبة السحابية (التاجر أو المهني المحترف)، الذي يستطيع توفير 'ماكينات الحوسبة بما في ذلك وقت الخادم وتخزين على الشبكة، بينما العميل هو الطرف الآخر (المستهلك النهائي للخادم).

وقد يستعين البنك الرقمي بمقدم للخدمة السحابية من أجل تحسين إدارة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات بالبنك، فيزود البنك بثلاثة أنواع من الحوسبة السحابية: البنية التحتية، والبرمجيات، وإنشاء منصة في البيئة السحابية [(٢)].

وتعد الحوسبة السحابية هي البنية الأساسية للبنك الرقمي، فهو يستضيفها، ويطورها على التطبيق الخاص به ثم يطرح أدواته على شكل واجهة API ليتمكن العميل بالتعامل معها عن طريق اسمه الشخصي والرقم السري الخاص بالعميل.

٢- تقنية Blockchain

يمكن تعريف تقنية Blockchain أو "السجل الموزع" على أنها صورة متطورة في سياق الخدمات المالية الالكترونية للحد من الطرق التقليدية المعروفة في استعمال النقد، ظهرت للمرة الأولى في سياق العملات المشفرة، وأشهرها *Bitcoin* [(٣)].

---

(1) Melaku)، W." A Case Study on Cloud Computing Architecture Design for Bank Industry. African Conference on Information Systems and Technology, August 1, 2019, p 66.

(2) (Patani), S. "Cloud Computing in The Banking Sector a Survey", OP, CIT. P 78.

(٣) تعتبر Bitcoin أو نظام الدفع المشفر هو من أنواع تقنية Blockchain لا مركزية فهي لا تحتاج على إذن مسبق بحيث يستطيع أي شخص بالاشتراك في الشبكة، ولذلك تسمح بمرور الأموال الرقمية وإرسال المدفوعات من طرف إلى أخر، دون المرور بالبنك أو أية مؤسسة مالية، للتفاصيل راجع:

-(Michel), K, " Bitcoin: Crypto payments Energy Efficiency (April 20, 2022). Available at SSRN:

- https://ssrn.com/abstract, Mobile, (visited 1 May 2024).

وهذه التقنية عبارة عن سجل مركزي يقوم بحفظ المعلومات على شكل سلاسل كتل مرتبة بطريقة معينة مما يجعل من الصعوبة اختراقها [١]، فتسمح بتبادل القيمة من نظير إلى آخر في ظل نطاق واسع من الشفافية شريطة وجود إذن مسبق من البنك لاشتراك العميل، ومن ثم يقوم البنك بتخزين معلومات وبيانات العملاء فيها، ويكون هذا السجل مسؤولا عن توزيع المعاملات وتتبع حركة النقل المصرفي والأصول.

وعن طريق هذه التقنية يمتلك البنك سجلات ثابتة من بيانات العميل يتم إدارتها من خلال مجموعة من الحواسيب متصلة بعدد من البنوك وغير مملوكة لكيان واحد استخدام تقنيات التشفير cryptography [٢]، فيستطيع البنك تنفيذ أوامر النقل المصرفي الصادرة من العميل إلى المستفيد دون تدخل وسيط، أو إجراء خصم من حساب العميل لصالح مشترياته.

٣-البيانات الضخمة

نظرا لاعتماد الذكاء الاصطناعي على استخراج المعلومات ذات القيمة المالية بالنسبة للبنك كان لابد من إنشاء أرشيف يسمح بتخزين البيانات وتحليلها وإدارتها بشكل فعال مما يساعد البنك على تحسين خدماته المصرفية وعملياته الداخلية [٣].

هذا الأرشيف، بالمفهوم البسيط، يطلق عليه BIG DATA أو البيانات الضخمة من حيث النوع والسرعة والاختلاف [٤] وقد تتضمن بيانات العملاء ومعلومات مالية عن الأسواق المالية ومواقع المشتريات المؤمنة على الإنترنت إضافة إلى القوانين ذات الصلة بعمل البنك والمبادئ القضائية، وكل ما من شأنه تحليله أن يساعد في تحسين الخدمة المصرفية.

---

(1) (Patani), S, OP, Cit, P94.

(٢) تقنيات التشفير هي إحدى السمات الرئيسية للتوقيعات الرقمية التي تنشأ ويتم التحقق من صحتها باستخدام التشفير الذي يكفل سلامة المحرر الإلكتروني ضد مخاطر التزوير أو التعديل، راجع:

- (Miller), V. "Use of elliptic curves in cryptography", Computer Science, Springer 2022, pp. 417.

(3) (Verma)، J. "Application of machine learning for fraud detection—A decision support system in the insurance sector. In Big Data Analytics in the Insurance Market;", Emerald Publishing Limited: Bingley, UK, 2022; p 251.

(4) (Jawanda)، D. op, cit, p 121.

وتتميز البيانات الضخمة بأنها تتضاعف مع مرور الوقت، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع [١]: بيانات ضخمة منظمة مثل معلومات عميل البنك ومعاملاته المصرفية، وبيانات ضخمة غير منظمة مثل الصور ومقاطع الفيديو وأخبار البنك في الصحف الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، كما تكون بيانات شبه منظمة تتضمن كلا النوعين السابقين.

٤-واجهة التطبيقات API:

واجهة برمجية التطبيقات أو application Programming Interface- API هي عبارة عن تطبيقات الكترونية أو أيقونات متاحة على الهاتف الذكي لعميل البنك أو حاسوبه الشخصي تتضمن حقولا للكتابة النصية، أو أسطرا بأوامر محددة مثل إيداع، سحب، إرسال لمستفيد، وهكذا.

ويستخدم البنك الرقمي واجهة التطبيقات بآلية معينة يمكن تلخيصها على النحو التالي [٢]:

-يقوم البنك الرقمي بإنشاء واجهة خلفية Backend وهي بمنزلة تطبيق أمام موظف البنك يحمل كل العمليات المنطقية الخاصة بالعميل وملفاته وكافة معلوماته المالية.

-يرسل البنك إلى العميل واجهة أمامية Fronted هي بمنزلة أيقونة يتم تحميلها على الهاتف الذكي أو الإيميل أو جهاز الحاسوب الشخصي- وتسمى Client Software، وهذه الأيقونة هي تطبيق البنك الرقمي التي ترتبط برقم هاتفه الذكي ورمز حماية يرسله له البنك للتأكد من رقم الهاتف.

-يضع البنك الرقمي على الواجهة الخلفية Backend خادما Server.

- يرسل عميل البنك طلباته للبنك عن طريق الواجهة الأمامية Fronted من هاتفه الذكي، وتقوم API كحلقة وصل بين الواجهة الخلفية والواجهة الأمامية

---

(1) (Melaku)، op, cit, p 81.

(2) Frank)، Edwin, " Leveraging Open Banking and API Integration", Easy Chair preprints, May 2024, p

المطلب الثاني

تميز البنك الرقمي عن غيره من البنوك

يمكن تمييز البنك الرقمي عن البنك الالكتروني أو البنوك عبر الإنترنت من ناحية، كما يمكن تمييزه عن البنوك التقليدية التي تقدم الخدمات المصرفية الرقمية من ناحية أخرى:

١ -البنك الرقمي والبنك الالكتروني

البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) هو مصطلح أطلق مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بُعد أو البنوك الإلكترونية عن بُعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو البنك بتقديم خدمات ومعاملات مصرفية حقيقية وبصورة عملية عبر شبكة الإنترنت [١].

ويتفق البنك الرقمي مع البنك الالكتروني في أسلوب تقديم الخدمة بحيث إن العميل لا يحتاج في ظل البنك الرقمي أو البنك الالكتروني الذهاب إلى مقر البنك أو أحد فروعه، كما يتفقان في تقديم الخدمة المصرفية على مدار ٢٤ ساعة ولذلك يطبق عليهما البنوك المفتوحة أو Open Banks [٢]

ويختلف البنك الرقمي عن البنك الالكتروني في التقنية المستخدمة ففي حين يعتمد البنك الالكتروني على شبكة الإنترنت فإن البنك الرقمي يعتمد على أنظمة الذكاء الاصطناعي والاعتماد على تقنيات مثل البيانات الضخمة [٣] وسلاسل الكتل [٤] وواجهة برمجيات التطبيقات [٥].

٢ -البنك الرقمي والبنك التقليدي ذو الخدمات الرقمية

تقوم البنوك التقليدية **الخدمات المصرفية التقليدية** التي تتمثل في مجموعة الأعمال التي يقوم بها البنك لحساب عملائه مقابل أجر بهدف مساعدتهم وتسهيل نشاطهم المتعلق بمهنتهم أو بأمورهم العادية لإرضاء هؤلاء العملاء والإبقاء عليهم

---

(١) د. ذكري عبد الرازق محمد، النظام القانوني للبنوك الإلكترونية (المزايا – التحديات – الآفاق)، القاهرة، المكتبة القانونية، ٢٠٢٢، ص٨.

(2) (Jawanda)، D. "op, cit, p 99.
(3) (Verma)، J. " op, cit; p 251.
(4) (Patani), S, op, cit, P94.
(5) Frank)، Edwin, " op, cit, p

وجذب عملاء آخرين ولزيادة موارد البنك" [(١)]، فيقدمها البنك من خلال عقود مصرفية مثل: عقد الوكالة، أو عقد إجارة الخدمات، أو عقد الوديعة وغيرها من الخدمات المصرفية.

وفي مرحلة متطورة شرعت البنوك التقليدية بإدخال بعض الخدمات المصرفية الرقمية التي تستخدم فيها التكنولوجيا الرقمية مثل: البطاقات الذكية، والتحويلات البرقية، والتحويل عن طريق الهاتف المحمول، وإجراء المعاملات المالية من خلال ماكينات الصراف الآلي (A.T.M)، إمكانية الاشتراك في خدمات الوسائل البنكية القصيرة (S.M.S) والبريد الإلكتروني، وإطلاق تطبيقات خاصة بالخدمات الرقمية للبنك على الهاتف الذكي للعميل.

وتختلف تلك البنوك عن البنك الرقمي في أنها بنك تقليدي له فروع، ولا يعمل على مدار ٢٤ ساعة، وإن كانت الخدمات متاحة لكن في حال تعذر تواصل العميل مع البنك فلابد من الذهاب إلى الفرع فاتح الحساب المصرفي.

---

(١) د. ذكري عبد الرازق محمد، مرجع سابق، ص٨.

المطلب الثالث

التجارب الوطنية والدولية للبنوك الرقمية

تعددت التجارب الوطنية والدولية للبنوك الرقمية في القانون المقارن وكان أبرز انتشار لها في الأسواق المالية التي تسعى للشمول المالي في دول شرق آسيا، التي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه مع انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح أمام البنوك ثلاثة تحديات رئيسة [(١)] في سبيل مسايرة تلك التقنيات وإدخالها في النظام المصرفي، هذه التحديات تتمثل في:

التحدي الأول: توقعات عملاء البنك (رضاء العميل).

هذا التحدي تنبهت له البنوك الرقمية في أندونيسيا فاستحدثت جيلا جديدا من الخدمات المصرفية الرقمية هو GEN.Z وهو عبارة عن مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي تستخدم فيها التكنولوجيا الرقمية المصرفية على نطاق واسع ومن شأنها إنشاء منصات رقمية ذات توقعات عالية[(٢)].

التحدي الثاني: ظهور منافسين جدد مما يفرض على البنك تطوير خدماته الرقمية.

هذا التحدي يتطلب التوسع في تأسيس البنوك الرقمية شريطة التحرر من النظام القانوني الذي تعمل من خلاله البنوك التقليدية حتى تتمكن البنوك الرقمية من تحقيقها أغراضها.

على سبيل المثال صنفت هيئة النقد في **هونج كونج** البنوك الرقمية على أنها بنوك تجارية محلية لها نظام قانون خاص يتم دمجها في سوق تهيمن عليها البنوك التقليدية وتخضع لذات النظام القانوني المعمول به في البنوك التقليدية [(٣)]، وهذا التصنيف من شأنه إعاقة الغرض من البنوك الرقمية.

---

(1) (le rappel des règles d'usage du terme «néo-banques» de l'ACPR dans sa revue d'avril 2021.

(2) (Stillman, D., & Stillman, J. (2017). Gen Z@ work: How the next generation is transforming the workplace. HarperCollins

(3) (Lee, Emily, Digital Financial Inclusion: Observations and Insights from Hong Kong's Virtual Banks (March 2021). 'Digital Financial Inclusion: Observations and Insights from Hong Kong's Virtual Banks', Law and Contemporary Problems, Vol. 84, pp. 95-113 (March 2021), University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper No. 2022-23, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4095529

-التحدي الثالث هو اختيار التقنيات الجديدة لا سيما المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة.

لا يكفي استخدام التقنيات الجديدة، سالفة البيان، لمواجهة تحديات تأسيس البنوك الرقمية، بل لابد من وجود تدابير أمان فعالة لحماية البيانات المالية المصرفية وحماية العملاء من ضرر الهجمات السيبرانية، ومن ثم كانت الحاجة ملحة لاعتماد الخدمات المصرفية الرقمية على الأمن السيبراني [١].

ففي الهند تم دمج خوارزميات التعلم الآلي في تدابير الأمن السيبراني في سياق الخدمات المصرفية مما عزز من الدفاعات ضد الهجمات الالكترونية التي تتعرض لها تلك الخدمات مثل [٢]:

-رفض الخدمة.distributed denial of service (DDoS)

-برامج دفع الفدية.ransomware assaults

-هجمات التصيد الاحتيالي phishing attacks

(1) le rappel des règles d'usage du terme «néo-banques» de l'ACPR dans sa revue d'avril 2021

(2) Asmar, Muath and Tuqan, Alia, Integrating Machine Learning for Sustaining Cybersecurity in Digital Banks. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4686248 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4686248

المبحث الثاني

تأسيس البنك الرقمي ومزاولة خدماته الذكية

تمهيد وتقسيم:

عند تأسيس البنك الرقمي وفق أحكام القانون الكويتي يجب أولا أن يحصل المؤسسون على الموافقة المسبقة المتضمنة الترخيص **بتأسيس شركات مساهمة تزاول أعمال البنوك.**

وهذا من غير المتصور أن يتقدم للحصول على هذا الترخيص للأفراد الأجانب المقيمين على أرض الكويت لأن القانون الكويتي لا يسمح للأجنبي بممارسته للتجارة منفردا منفردا، إلا إذا كان له شريك كويتي بشرط ألا يقل رأس المال الكويتي عن (٥١%) من مجموع رأس المال [١]، ومع ذلك يمكن لفرع البنك الأجنبي الذي سمح له بمزاولة المهنة المصرفية بالكويت [٢]، التقدم بتأسيس بنك رقمي، شريطة ألا يقل رأس مال البنك عن (١٠) مليون دينار [٣].

ويبدأ البنك الرقمي بفكرة تجول في ذهن المؤسس، وبعد دراستها واقتناعه بنجاحها يعرض الأمر على مجموعة من الأشخاص عادة لهم الاهتمام بفكرة البنك الرقمي المراد تأسيسه. وإذا ما اتفقت جماعة المؤسسين على الرأي، تقدموا بطلب إلى البنك المركزي الكويتي، لأخذ الموافقة لهم بالترخيص وتأسيس البنك الرقمي وهذه أولى خطوات إجراءات إخراج مشروع البنك الرقمي إلى حيز الوجود [٤].

---

(١) المادة (٢٣) من قانون التجارة رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.

(٢) **راجع:** القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة (٢/٥٦) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وإضافة مادة جديدة برقم (٥٦ مكرر).

-بنك الكويت المركزي، مجموعة القواعد والأسس بشأن السماح للبنوك الأجنبية المرخص بها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع، قرار مجلس إدارة البنك الكويت المركزي، في ٢٠١٤/٣/٢٥.

(٣) - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

(٤) بنك الكويت المركزي، دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، فبراير ٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني للبنك:
https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-last visited 13 mars 2024.

وتأخذ جماعة المؤسسين على عاتقها مهمة دراسة وتنفيذ الفكرة وذلك باستيفاء كافة الإجراءات القانونية والقيام بالأعمال المادية اللازمة لتأسيس البنك الرقمي، ونناقش تأسيس البنك الرقمي من خلال الشكل القانوني للبنك والمؤسسين وتسليط الضوء على مزاولة الخدمة المصرفية الرقمية من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الشكل القانوني للبنك الرقمي

المطلب الثاني: المؤسسون ورأس المال

المطلب الثالث: الخدمة المصرفية الذكية

المطلب الأول

الشكل القانوني للبنك الرقمي

أولا: البنك الرقمي المتخذ شكل شركة المساهمة العامة

ولما كانت البنوك التجارية في دولة الكويت، هي المؤسسات التي يكون عملها الأساس قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية، فقد أجاز المشرع ممارسة المهنة المصرفية للمؤسسات التي تتخذ **شكل شركات المساهمة التي تطرح أسهمها بالاكتتاب العام** يأذن لها مرسوم تأسيسها بممارسة أعمال البنوك.

وترتيبا على ذلك يجب على مؤسسي البنك الرقمي اتخاذ شكل شركة المساهمة العامة التي تطرح أسهمها للجمهور في اكتتاب عام، مما يستلزم أن يقدم المؤسسون، بعد حصولهم على ترخيص من البنك المركزي، طلب الموافقة على تأسيس الشركة إلى وزير الصناعة والتجارة.

ولا يكتسب البنك الرقمي شخصيته المعنوية إلا بصدور القرار الوزاري بتأسيسه [(١)] واتخاذ إجراءات نشره وإعلانه وعقد الشركة مع مراعاة تقديم نشرة الاكتتاب في أسهم الشركة على النحو المبين في القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ في شأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وإذا كان البنك الرقمي من البنوك التي تشترك الحكومة الكويتية في تأسيسها، أو تشترك في تأسيسها فتستثنى من الالتزام من شكل شركة المساهمة العامة، وكذلك فروع البنوك الأجنبية التي يرخص لها بالعمل في الكويت تستثنى من الالتزام من شكل شركة المساهمة العامة طالما لم يقل رأس المال المخصص لفرع البنك الأجنبي عن (١٠) مليون دينار كويتي، وبهذا الاستثناء تحققت رغبة المشرع الكويتي في تعظيم التأثير الإيجابي للبنوك الأجنبية على النشاط المصرفي في الدولة [(٢)].

---

(١) - المادة ٥٨ من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

(٢) - المذكرة الإيضاحية للقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

ولا يباشر البنك الرقمي أعماله إلا بعد تسجيله لدى البنك المركزي، على أن يكون تسجيل البنوك الرقمية أو رفض تسجيلها بقرار من وزير المالية بناء على توصية مجلس إدارة البنك المركزي [١].

ثانيا: البنك الرقمي المتخذ شكل شركة المساهمة المقفلة

إذا رغب المؤسسون في تأسيس البنك الرقمي **بوصفه شركة مساهمة مقفلة** فإنه يستلزم بالضرورة وجود محرر رسمي يصدر من جميع المؤسسين، الذين يجب ألا يقل عددهم عن خمسة [٢]، ولا يكتسب البنك الرقمي شخصيته المعنوية ولا يجوز له أن يبدأ خدماته المصرفية الرقمية إلا بعد قيده بوصفه شركة مساهمة مقفلة في السجل التجاري وإشهاره الشركة أي بنشر المحرر الرسمي الصادر بتأسيسها في الجريدة الرسمية.

وفي حال أوكل المؤسسون غيرهم في إبرام عقد البنك الرقمي فلابد أن تفرغ هذه الوكالات في محررات رسمية أيضا، لأن الرسمية هنا ركن في انعقاد العقد يجب توافرها في العقد وفي التوكيل الصادر للغير في تحريره وإلا وقع باطلا بطلانا مطلقا [٣].

ثالثا: الذمة المالية المنفصلة للبنك عن ذمة المساهمين

يكتسب البنك الرقمي بوصفه شركة مساهمة كيانه القانوني المستقل وذمة مالية منفصلة ومستقلة عن الذمة المالية للمساهمين، وهو مسئول عن تصرفاته، أما المساهم فلا يسأل عن ديون البنك الرقمي إلا في حدود المبلغ الذي اكتتب به، ولذلك فإن الغير الذي يتعامل مع البنك يعتمد على أصول البنك فقط بوصفها الضمان الوحيد لدائنيها.

وطالما استوفى البنك الرقمي شروط الشكل القانوني الذي قرره المشرع الكويتي بالنسبة لتأسيس البنوك الرقمية بوصفها مؤسسات مالية، فإن له قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية، كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها، ومنح القروض والسلف، وإصدار الشيكات وقبضها، وطرح القروض العامة أو الخاصة،

---

(١) - المادتان ٥٩، ٦٠ من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

(٢) - المادة (٢٩٩) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات الكويتي.

(٣) - محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٨ تجاري، جلسة ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، وغير ذلك من عمليات الائتمان، أو ما نص قانون التجارة أو قضى العرف باعتباره من أعمال البنوك [١].

رابعا: العنوان التجاري للبنك الرقمي

ينبني على تأسيس البنك الرقمي بوصفه شركة مساهمة في الكويت واكتسابه الشخصية المعنوية أن يعتمد عنوانه التجاري الذي يختاره بحرية ويصبح هذا العنوان ملكا لها بعد استعماله ويتولد لها حق عليه.

ويشكل البنك الرقمي علامة تجارية مميزة له على أن يشتمل عنوان البنك على عبارة شركة مساهمة عامة، وإذا ما قام البنك الرقمي بتسجيل علامته التجارية أو الشعار الذي اختاره في إدارة التسجيل التجاري فإنه يعتبر وفق أحكام المادة (٦٥) من قانون التجارة مالكا لها دون سواه، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها البنك بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل [٢].

ولا يجوز للبنك الرقمي اتخاذ علامة تجارية من شأنها تضليل العملاء أو الأوساط التجارية، فلا يجب أن تختلط ببنوك رقمية أخرى، محلية أو عالمية، ولا ينبغي التضليل بنوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الرقمي أو بطبيعتها أو بخصائصها، لأن مثل تلك الأمور من شأنها إحداث تضليل لعملاء البنك الرقمي عن طريق العلامة التجارية، ولذلك قضي- بأن هذا التضليل يتحقق في الحالات التي تخلق من خلالها العلامة التباسا في ذهن المستهلك مما يوقعه في الخلط [٣].

---

(١) المادة (٥٤) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

(٢) المادة ٦٥ من قانون التجارة الكويتي رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.

(٣) وفي هذا الخصوص قضت محكمة التمييز الكويتية بأن: "... محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١١ تجاري، جلسة ٢٢ مارس ٢٠١٢..

المطلب الثاني

المؤسسون ورأس المال

أولا: مؤسس البنك الرقمي

المؤسس هو من يعهد إليه بالبناء القانوني للبنك الرقمي متخذا الشكل الذي تطلبه المشرع وهو شركة المساهمة وفق ما تنظمه نصوص قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

وعملا بأحكام المادة رقم ٣ من قانون الشركات الكويتي رقم ١ لسنة ٢٠١٦ فإن طبيعة الشركة هي عقد [١]، وعلى هذا النحو يقع على عاتق المؤسس واجبات أعمال التأسيس وإجراءاته، وتحمل المسئولية إزاء تلك الواجبات والالتزامات التي يجب القيام بها لصالح تحقيق غرض البنك الرقمي في ضوء أحكام قانون بنك الكويت المركزي.

إلا أن البنك الرقمي والمتخذ شكل شركة مساهمة وبعد اكتمال كيانه القانوني لا يستطيع القيام بالغاية التي أنشئ من أجلها إلا من خلال مجلس إدارة مستقل يتحمل المسئولية القانونية الناشئة عن الإخلال بالالتزامات أو التقصير في الواجبات والإجراءات المنوطة به.

وتعد مسألة تحديد شخص المؤسس ذات أهمية خاصة، نظرا لما يخضع له المؤسس من مسئولية مدنية وجنائية إذا ما تعمد الإضرار بمصلحة المكتتبين في أسهم البنك الرقمي عندما يطرح أسهمه بوصفه شركة مساهمة في سوق المال أو إذا لم يتبع الأحكام التي نص عليها القانون لتأسيس الشركة.

على أنه يجب عدم الخلط بين المؤسس وغيره من الأشخاص الذين يسهمون بجهدهم في تأسيس البنك الرقمي كالمحامي الذي يصيغ عقد البنك مثلا، وفي هذا الصدد يعد مؤسسا كل من وقع على عقد البنك التأسيسي- أو كان شريكا له من الباطن في ملكية أسهم البنك [٢].

---

(١)وبذلك أنهى المشرع الكويتي الجدل بين فقه القانون التجاري حول الطبيعة القانونية للشركة التجارية وعما إذا كانت عقد، أم نظام، أم شخصية معنوية أو تصرف قانوني بإرادة منفردة للتفاصيل راجع: - د. طعمة الشمري، و د. عبد الله مسفر الحيان، الوسيط في شرح قانون الشركات الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، طبعة ٢٠١٥، ص ٨.

(٢) على جمال الدين عوض. عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات البلاد العربية. الطبعة الثالثة. (دار النهضة العربية. القاهرة. ٢٠٠٠). ص١٢.

ثانيا: رأس مال البنك الرقمي

من أهم مكونات حقوق الملكية في شركات المساهمة رأس المال الذي ينقسم إلى حصص متساوية، وكل حصة تسمى سهما، ومقدار الأسهم التي يحملها المساهم تعطيه الحق في توزيعات الأرباح والإدارة من خلال التصويت، وكذلك حصة المساهم في أصول الشركة عند التصفية، وحقه في الاكتتاب بأية إصدارات جديدة لأسهم الشركة.

ورأس مال البنك الرقمي هو مجموع الحصص النقدية والحصص العينية التي قدمها الشركاء عند تأسيس البنك أو عند زيادة رأس ماله، بحيث يتحدد رأس مال البنك في العقد التأسيسي للبنك كشركة مساهمة، ولا يجوز زيادته أو التخفيض منه إلا بإتباع إجراءات منصوص عليها في العقد والنظام الأساس للشركة.

قسم المشرع التجاري الكويتي رأس مال شركة المساهمة إلى أسهم متساوية القيمة، بحيث تكون هذه الأسهم قابلة للتداول [١]، فشركة المساهمة هي شركة أموال يكون المساهم فيها مسئولا عن التزامات الشركة بمقدار حصته في رأس المال [٢].

وعماد البنك الرقمي هو رأسماله الذي يجب أن يكون كافيا لتحقيق أغراضه، ونظرا لقيامه البنك كشركة مساهمة على الاعتبار المالي فإن الطابع الشخصي- فيها يتوارى ليحل محله الطابع المالي، ويختفي المساهم خلف السهم فيتجزأ رأس المال إلى أسهم يكتتب فيها عدد كبير من الشركاء، إذ يطرح البنك الرقمي أسهمه على الجمهور.

ويعد مساهما كل شخص يتقدم للاكتتاب في الأسهم مما يفضي- إلى كثرة عدد المساهمين في الشركة بحيث لا يعني أي مساهم أن يكون على علم بالمساهمين الآخرين، بل كل ما يهمه هو الربح [٣].

كما أن الأسهم التي يطرحها البنك الرقمي في أسواق المال قابلة للتداول بالطرق التجارية دون إتباع إجراءات حوالة الحق، ولكل مساهم أن يتنازل عن

---

(١) المادة (١١٩) من المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات الكويتي والمعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣) الملغي) والمادة (١١٩) من قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦.

(٢) طعمة الشمري، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٣) تمييز كويتي الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ تجاري جلسة ٢٢ فبراير ٢٠١٤..

أسهمه للغير، وللدولة وللشركات المساهمة والمؤسسات التي تسهم في شركة مساهمة أخرى انتداب ممثلين عنها في مجلس إدارة البنك بنسبة ما تملكه من الأسهم.

وقد أجاز المشرع الكويتي للدولة وللمؤسسات العامة وللشركات المساهمة الكويتية التي تساهم في شركة مساهمة أخرى انتداب ممثلين عنها في مجلس الإدارة بنسبة ما تملكه من الأسهم ويستنزل عدد هؤلاء الممثلين من مجموع أعضاء مجلس الإدارة.[١].

(١) تمييز كويتي الطعنان رقمي ١٩٠، ١٩٣ لسنة ٢٠٠١ (تجاري-١)، جلسة ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٣.

المطلب الثالث

مزاولة الخدمة المصرفية الذكية

أولا: الخدمة المصرفية الذكية

لم يرد في القانون الكويتي تعريف للخدمة المصرفية الرقمية، كما لم يتضمن دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت [١]، تعريفا لها، فقد عرفها بنك الاحتياطي في الهند [٢] بأنها "أكثر من مجرد خدمة عبر الانترنت، فهي نموذج يقدمه بنك مرخص لتنفيذ المعاملات المصرفة والمالية، مما يمكن عميل البنك من إجراء المعاملات المصرفية من خلال ربط أنظمة بنوك الخدمة بواجهات برمجة التطبيقات API [٣]التي يقدمها مزود الخدمة".

وتتضمن الخدمة المصرفية الذكية واجهات برمجة تطبيقات الخدمة الذكية على أوامر وأيقونات تتاح على الهواتف الذكية أو أي لوائح حاسوبية تتصل بموقع الويب، أو من القنوات الرقمية الأخرى على النحو الذي يحدده البنك.

فهي تعتمد على قيد رقمي غير مادي عبر الانترنت يتمثل في وسيلة الاتصال التي يتم من خلالها عرض المعلومات المالية أو المنتجات المصرفية الذكية وهي خدمات مالية تتمتع تصميماتها بدورة حياة رقمية تؤهل عميل البنك على آلية تسليم المنتج الذي يتم بالضرورة رقميا من خلال الخدمة الذاتية.

ثانيا: حدود مسئولية البنك عن سلامة أداء الخدمة المصرفية الذكية والحفاظ على بيانات العملاء

الأصل أن البنك يقوم بمهمة من مهام مرفق عام، وهو ما يبرر بطبيعة الحال التشدد في التزاماته بالحيطة والحذر، تناغماً لمبدأ اعرف عميلك والذي أصبح من سلوك العمل المصرفي.

---

(١) بنك الكويت المركزي، دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، فبراير ٢٠٢٢، متاح على الموقع الالكتروني للبنك:
https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-last visited 13 mars 2024.

(2)Asmar, Muath and Tuqan, Alia, Integrating Machine Learning for Sustaining Cybersecurity in Digital Banks. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4686248 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4686248

(3)) Frank (, Edwin, " op, cit, p22.

وعلى هذا الحال، تنعقد مسؤولية البنك في كل مرة يصدر فيها عنه خطأ، أو إهمال يتسبب في إلحاق ضرر بالعميل أو بالغير، رجوعا لقواعد المسئولية المدنية سواء العقدية أو التقصيرية.

وفي ضوء استخدام الخدمة المصرفية الذكية يقع على البنك ضمان المعاملات الرقمية ضد الهجمات السيبرانية فتثار المسئولية التقصيرية للبنك الرقمي في حال وجود أي قصور في إجراءات الأمن السيبراني لخدماته الذكية [١]، أو لعدم تحديثها [٢].

كما تثار مسئولية البنك عن عدم ضمان حماية "الخصوصية الرقمية" [٣] للعميل أي حماية بياناته التي تم على أساسها الدخول في الخدمة المصرفية الذكية من خلال وسائط رقمية، مثل البيانات الشخصية للعميل، والبريد الإلكتروني، والصور الشخصية، ومعلومات عن العمل والمسكن وكل البيانات التي لدى البنك الرقمي.

من أجل ذلك تؤكد لائحة البنوك الرقمية في الولايات المتحدة على ضرورة التزام بنك العميل بأحكام قانون جراهام -ليتش (Graham-Leach-BLILEY Act) [٤]، الخاص بحماية خصوصية الحسابات البنكية والسجلات المالية.

وهذا يعني امتداد تطبيق المسئولية عن فعل الغير إلى نطاق أوسع، لأن البنك الرقمي مقدم الخدمة المصرفية الذكية تتوافر له القدرة على الإشراف والرقابة على خصوصية العميل، وتعود عليه مصلحة مالية مباشرة من المادة المحمية [٥]، تتمثل في استمرار الخدمة المصرفية الذكية.

ونتصور أن هذه المسئولية هي المسئولية عن الأشياء، أو المسئولية عن عمل الغير وفقا لنظرية حراسة الأشياء في حال كان تكييف الخدمة المصرفية الذكية على

---

(1)Asmar, Muath op, cit, p 24.

(2) le rappel des règles d'usage du terme «néo-banques» de l'ACPR dans sa revue d'avril 2021

(٣) http://sitcegypt.org/?p=1425 تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/١٠/٢٨.

(4) - Pub.L.No.106-102,113 Stat.1338 (Nov.12,1999).

(5) 17 U.S.C. A. §§ 101 et seq. Lowry's Reports, Inc. V. Legg Mason, Inc., 271 F. Supp. 2d 737 (D. Md. 2003).

"Vicarious copyright liability does not depend on the existence of master-servant or employer-employee relationship; vicarious copyright liability extends more broadly and reaches any defendant who has the right and ability to supervise the infringing activity and also has an obvious and direct financial interest in exploitation of the copyright material".

اعتبارها من فعل الذكاء الاصطناعي وليس موظفي أو مسئولي البنك الرقمي، شريطة وجود النص القانوني الذي ينظم مسئولية مصمم ومنتج ومصنع أنظمة الخدمات المصرفية الذكية.

إن المسئولية عن فعل الغير، تشمل حالتين: أولاهما: مسئولية متولي الرقابة عمن هم تحت رقابته، والأخرى: مسئولية المتبوع عن أعمال تابعيه، وهذه الأخيرة قد تتمثل بالنسبة للخدمة المصرفية الذكية في البنك نفسه، أو في مصمم واجهة التطبيقات، أو حتى مزود الخدمة.

ويمنح القانون الفرنسي- الخاص بحماية حرية الاتصالات[١]، وفي التوجيه الأوروبي الخاص بالتجارة الإلكترونية[٢]، حصانة من المسئولية المدنية لمزود الخدمة عن المحتوى المنسوب إلى الغير، بما يعني أن مزود الخدمات ISP، حتى لو بلغ إهماله حد الجسامة فهو لا يسأل عن محتوى الخدمة المصرفية الذكية، كما لا يسأل عن خطأ البنك الرقمي في حماية بيانات عميله.

ونعتقد بأن حصانة مزود الخدمة وفقا للمشرع الفرنسي والتوجيه الأوربي تنعقد بالنسبة للتصرف الذي يأتيه مزود خدمة معتادا أو بمعنى أدق أن فعله الشخصي هو استمرار وجود الخدمة المصرفية الذكية على واجهة التطبيقات، دون تدخل منه ينجم عنه خطأ او إهمال.

(1) LOI n° 2018-493 du 20 juin 2018 relative à la protection des données personnelles.

(2) Directive 2000/31/CE du Parlement européen et du Conseil du 8 juin 2000 relative à certains aspects juridiques des services de la société de l'information, et notamment du commerce électronique, dans le marché.

الخاتمة

أثرت التكنولوجية الرقمية الجديدة التي اجتاحت الصناعة المالية العديد من الخدمات المصرفية التقليدية المعروفة، بل والخدمات المصرفية الالكترونية التي تتم عن بعد عبر الإنترنت.

وقد سعت العديد من البنوك إلى الوصول لدرجة التكامل في خدماتها المصرفية باستخدام تلك التكنولوجيا الجديدة وصولا إلى مزاولة المهنة المصرفية بالطرق الرقمية على مدار ٢٤ ساعة، وهو ما يطلق عليها بالبنوك الرقمية أو البنوك الذكية المفتوحة.

هذه البنوك الذكية يمكن أن تتواجد عبر الهاتف الذكي لعميل البنك، وأجهزة الصراف الآلي التي تتعرف على بصمة العميل وبطاقة معلوماته المدنية، وروبوتات الدردشة التي ترد على استفسارات العملاء عبر الرسائل القصيرة على الواتساب أو البريد الالكتروني، إضافة إلى ما يعرف Mobile Banking Application أو "تطبيق بنك العميل على هاتفه الذكي.

وعلى الرغم من أن البنوك التجارية الكويتية قد طورت خدماتها المصرفية منذ أزمة كوفيد- ١٩ بالانتقال إلى الخدمات الافتراضية عبر الإنترنت إلا أن مزاولة المهنة المصرفية المدعومة من التكنولوجيا الرقمية، دون وجود فروع لبنوك تقليدية، لم تظهر في الوجود بعلاماتها التجارية المستقلة.

من أجل ذلك أصدر بنك الكويت المركزي دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت ليتضمن العديد من البنود التي ترشد الراغبين في تأسيس بنك رقمي بشأن الإجراءات ونشاط البنوك الرقمية

نتائج البحث

١. دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت يهدف للتعريف بإجراءات الترخيص ونشاط البنك الرقمي.

٢. البنك الرقمي بالمفهوم الضيق هو البنك الافتراضي المفتوح على مدار ٢٤ ساعة ويزاول المهنة المصرفية بالطرق الرقمية.

٣. تعتمد فكرة الطرق الرقمية على التكنولوجيا الرقمية بما تقتضيه من توافر الحوسبة السحابية، وتقنية Blockchain، والبيانات الضخمة مع استخدام واجهة برمجية API خاصة بالبنك الرقمي.

٤. يخضع تنظيم عمل البنوك الرقمية في الكويت للأحكام العامة الواردة في قانون البنك المركزي وقانون الشركات إضافة إلى قانون التجارة.

٥. تتميز البنوك الرقمية عن الخدمات المصرفية الرقمية لدى البنك التقليدي كما تتميز عن البنوك الالكترونية.

٦. الخدمة المصرفية الذكية هي نموذج يقدمه بنك مرخص لتنفيذ المعاملات المصرفة والمالية، من خلال ربط أنظمة بنوك الخدمة بواجهات برمجة التطبيقات API

٧. تخضع مسئولية البنك عن خدماته المصرفية الذكية لقواعد المسئولية في القانون المدني مع الوضع في الاعتبار طبيعة الأضرار الناجمة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي

توصيات البحث

١. ضرورة وجود تشريع خاص ينظم عمل البنوك الرقمية.

٢. التشديد في العقاب على إفشاء سرية الحسابات المصرفية لعملاء البنك الرقمي.

٣. إنشاء هيئة حكومية تشرف على البنوك الرقمية أو استحداث إدارة جديدة تابعة لبنك الكويت المركزي.

٤. النص على مسئولية مصممي أنظمة الخدمات المصرفية الذكية على واجهة التطبيقات في حال حدوث ضرر أو عيب في التصميم.

المراجع

المراجع العربية

١. إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الجزء الثالث، عمليات المصارف، منشورات بحر المتوسط، بيروت، ٢٠١٩

٢. بنك الكويت المركزي، دليل متطلبات تأسيس البنوك الرقمية في دولة الكويت، فبراير ٢٠٢٢.

٣. ذكري عبد الرازق محمد، النظام القانوني للبنوك الإلكترونية (المزايا – التحديات – الآفاق)، القاهرة، المكتبة القانونية، ٢٠٢٢.

٤. طعمة الشمري، وعبد الله مسفر الحيان، الوسيط في شرح قانون الشركات الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٢ وتعديلاته، طبعة ٢٠١٥.

٥. على جمال الدين عوض. عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات البلاد العربية. الطبعة الثالثة. دار النهضة العربية. القاهرة. ٢٠٠٠.

القوانين والتشريعات

- القانون الكويتي رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية".
- القانون الكويتي رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ بإضافة قسم خاص للقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية للسماح بإنشاء فروع للبنوك الإسلامية.
- القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات الكويتي.
- القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة (٢/٥٦) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وإضافة مادة جديدة برقم (٥٦ مكرر).
- القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادة (٢/٥٦) من القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وإضافة مادة جديدة برقم (٥٦ مكرر).
- القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.

- قانون التجارة رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠.

الأحكام القضائية

- تمييز تجاري كويتي، الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٢٠٢٢ تجاري جلسة ٧ ديسمبر٢٠٢٣.
- تمييز كويتي الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ تجاري جلسة ٢٢ فبراير ٢٠١٤..
- تمييز كويتي الطعنان رقمي ١٩٠، ١٩٣ لسنة ٢٠٠١ (تجاري-١)، جلسة ٢٦ مايو سنة ٢٠٠٣.
- تمييز كويتي، الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٠١١ تجاري، جلسة ٢٢ مارس ٢٠١٢..
- تمييز كويتي، الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢٠٠٨ تجاري، جلسة ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

المراجع الأجنبية

1.(Bensley) Eleanor….and Others, " Remaking banking customer experience in response to coronavirus", available at: -https://www.mckinsey.com, last visited: 12mars 2024.

2.(Jawanda) ،D. "How Artificial Intelligence Is Changing the Banking Sector –A Case Study of top four Commercial Indian Banks. International Journal of Management, Technology and Engineering, 2022,

3.(Melaku) ،W." A Case Study on Cloud Computing Architecture Design for Bank Industry. African Conference on Information Systems and Technology, August 1, 2019.

4.(Michel), K, " Bitcoin: Crypto payments Energy Efficiency (April 20, 2022). Available at SSRN:

5.(Miller), V. "Use of elliptic curves in cryptography", Computer Science, Springer 2022.

6.(Patani), S. "Cloud Computing in The Banking Sector a Survey", International Journal of Advanced Research in Computer and Communication Engineering, vol: 5, issue: 2: 2023.

7.(Verma)، J. "Application of machine learning for fraud detection—A decision support system in the insurance sector. In Big Data Analytics in the Insurance Market;", Emerald Publishing Limited: Bingley, UK, 2022.

8.) Rodrigues) ،Ferreira, &Teixeira, " Artificial intelligence,

digital transformation and cybersecurity in the banking sector: A multi-stakeholder cognition-driven framework". Res. Int. Bus. Finance. 2022.

9.Frank ، Edwin, " Leveraging Open Banking and API Integration", Easy Chair preprints, May 2024.

مواقع الإنترنت

- https://ssrn.com/abstract, Mobile, (visited 1 May 2024).
- https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-guideline, (visited 9 April 2024).
- https://www.cbk.gov.kw/ar/images/digit-banks-last visited 13 mars 2024.
- −https://www.kib.com.kw/home/Personal/Bank/ways-to-Bank/KIB, (visited 9 April 2024).
- www.kfh.com/home/Personal/news/2023, (visited 13 mars 2024).

References:

• 'iilyas nasif, alkamil fi qanun altijarati, aljuz' althaalithi, eamaliaat almasarifi, manshurat bahr almutawasiti, bayrut, 2019
• bank alkuayt almarkazi, dalil mutatalabat tasis albunuk alraqamiat fi dawlat alkuayti, fibrayir 2022.
• dhakari eabd alraaziq muhamad, alnizam alqanuniu lilbunuk al'iiliktrunia (almazaya - altahadiyat - alafaq), alqahiratu, almaktabat alqanuniatu, 2022.
• tueamat alshamrii, waeabd allah misfar alhayani, alwasit fi sharh qanun alsharikat alkuaytii alsaadir bialmarsum biqanun raqm (22) lisanat 2012 wataedilatihi, tabeat 2015.
• ealaa jamal aldiyn eawad. eamaliaat albunuk min alwijhat alqanuniat fi qanun altijarat aljadid watashrieat albilad alearabiati. altabeat althaalithati. dar alnahdat alearabiati. alqahiratu. 2000.
• alqawanin waltashrieat
• alqanun alkuaytiu raqm 28 lisanat 2004 bitaedil alqanun raqm (32) lisanat 1968 fi shan alnaqd wabank alkuayt almarkazii watanzim almihnat almasrifiati".
• alqanun alkuaytiu raqm 30 lisanat 3003 bi'iidafat qism khasin lilqanun raqm (32) lisanat 1968 fi shan alnaqd wabank alkuayt almarkazii watanzim almihnat almasrifiat lilsamah bi'iinsha' furue lilbunuk al'iislamiati.
• alqanun raqm (1) lisanat 2016 bi'iisdar qanun alsharikat alkuayti.
• alqanun raqm (13) lisanat 2014 bitaedil almada (56/2) min alqanun raqm (32) lisanat 1968 fi shan alnaqd wabank alkuayt almarkazii watanzim almihnat almasrifiat wa'iidafat madat jadidat biraqm (56 mukarari).
• alqanun raqm (13) lisanat 2014 bitaedil almada (56/2) min alqanun raqm (32) lisanat 1968 fi shan alnaqd wabank alkuayt almarkazii watanzim almihnat almasrifiat wa'iidafat madat jadidat biraqm (56 mukarari).
• alqanun raqm (32) lisanat 1968 fi shan alnaqd wabank alkuayt almarkazii watanzim almihnat almasrifiati.
• qanun altijarat raqm 68 lisanat 1980.

• al'ahkam alqadayiya
• tamyiz tijariu kuayti, altaen raqm 458 lisanat 2022 tijariu jalsat 7 disambir2023.
• tamyiz kuaytiun altaen raqm 11 lisanat 2013 tijariu jalsat 22 fibrayir 2014..
• tamyiz kuayti altaenan raqami 190, 193 lisanat 2001 (tijari-1), jalsat 26 mayu sanat 2003.
• tamyiz kuayti, altaen raqm 133 lisanat 2011 tajari, jalsat 22 mars 2012..
• tamyiz kuayti, altaen raqm 325 lisanat 2008 tajari, jalsat 22 mars 2009.

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــوع الصفحة

المقدمة ٢٧٢٩
إشكالية البحث: ٢٧٣٠
أهمية البحث: ٢٧٣٢
نطاق البحث ومنهجيته: ٢٧٣٢
خطة البحث ٢٧٣٢
المبحث الأول البنوك الرقمية في القانون الكويتي ٢٧٣٣
المطلب الأول البنك الرقمي في القانون الكويتي ٢٧٣٥
المطلب الثاني تميز البنك الرقمي عن غيره من البنوك ٢٧٣٩
المطلب الثالث التجارب الوطنية والدولية للبنوك الرقمية ٢٧٤١
المبحث الثاني تأسيس البنك الرقمي ومزاولة خدماته الذكية ٢٧٤٣
المطلب الأول الشكل القانوني للبنك الرقمي ٢٧٤٥
المطلب الثاني المؤسسون ورأس المال ٢٧٤٨
المطلب الثالث مزاولة الخدمة المصرفية الذكية ٢٧٥١
الخاتمة ٢٧٥٤
نتائج البحث ٢٧٥٤
توصيات البحث ٢٧٥٥
المراجع ٢٧٥٦
REFERENCES: ٢٧٥٩
فهـــرس الموضوعـــات ٢٧٦١